باب البدل[1]

هذا اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته تكريرًا، ونقل الأخفش أنهم يسمونه الترجمة والتبيين.

(وهو التابع) أي لفظًا أو تقديرًا، وهو التابع على الموضع نحو:

أبني لبينى لستم بيد إلا يدا ليست لها عضد

ومثل هذا يأتي في غير البدل من التوابع، حيث يراعى الموضع.

(المستقل بمقتضى العامل تقديرًا) فأخرج النعت وعطف البيان والتوكيد، واختلف في عامل البدل، فالأكثر أن العامل مقدر معه، وهو من جملة ثانية، ولذا ظهر العامل في: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف:٧٥]، ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا﴾ [الروم:٣٢]، ﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾ [الأحزاب:٢١] وهو في حرف الجر كثير متفق عليه، ويجب في نحو: مررت بزيد به، واختلف في إظهار الرافع والناصب، والأكثر على المنع، وقيل: يجوز، واختاره ابن عصفور، وعليه خرج: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس:٢١]، وهو قليل في الكلام، وشرطه قيام قرينة تؤمن من اللبس؛ وقال قوم منهم المبرد: ليس على التكرار، بل العامل هو الأول، وهو ظاهر قول سيبويه، واختاره ابن عصفور والمصنف في الشرح، وأيد بإبدالهم المجرور من المجرور بلا إعادة خافض، والفعل المنصوب من مثله، والمجزوم من مثله بلا إعادة، والجميع فصيح.

(دون متبع) أخرج المعطوف ببل ولكن، لدخوله تحت المستقل المذكور، ولكن بمتبع وهو بل ولكن.

---

(١) البَدَلُ هو التّابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ بينهُ وبينَ متبوعهِ نحو "واضعُ النحوِ الإمامُ عليٌّ". (فعليٌّ تابع للإمام في إعرابه. وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو اليه. والإمام انما ذكر توطئة وتمهيداً له، ليستفاد بمجموعهما فضلُ توكيد وبيان، لا يكون في ذرك أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات، لأنك لو حذفته لاستقلّ "عليٌّ" بالذكر منفرداً، فلو قلت "واضع النحو عليٌّ"، كان كلاماً مستقلا. ولا واسطة بين التابع والمتبوع.

أما ان كان التابع مقصوداً بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلا بل هو معطوف، نحو "جاء علي وخالد" وقد خرج عن هذا التعريف النعت والتوكيد أيضاً، لأنهما غير مقصودين بالذات وإنما المقصود هو المنعوت والمؤكد).

(ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير) فمثال الموافق: ﴿اللَّهِ الَّذِي لَهُ﴾ [الشورى:٥٣] في قراءة الجر، ﴿حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبأ:٣٢]، والمخالف بتعريفه: ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي﴾ [الشورى:٥٣]، وبتنكيره: ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [العلق:١٦].

ولم يشترط البصريون في إبدال المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، اتحاد لفظ، ولا وجود وصف، ونقل ابن مالك عن الكوفيين أنهم لا يبدلون النكرة من المعرفة، إلا إن كانت من لفظ الأول؛ ونسب بعض النحويين هذا لنحاة بغداد، ونقل عن الكوفيين أيضًا أنهم لا يفعلون ذلك وعكسه إلا بالشرط المذكور؛ وكلام الكوفيين على خلاف هذا، قال الكسائي والفراء في: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧] أنه على نية عن، وصرح بعن في قراءة عبد الله، وأجاز الفراء في: ﴿هَارُونَ أَخِي﴾ [طه:٣٠]، كونه مترجما لـ ﴿وَزِيرًا﴾ [طه:٢٩]، قال: فيكون نصبًا للتكرير.

ونقل أيضًا عن الكوفيين والبغداديين اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة، وتابعهم السهيلي وابن أبي الربيع، ونقل عن بعض الكوفيين في إبدال النكرة من النكرة، اشتراط وصف المبدلة، ويدل للبصريين: ﴿حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبأ:٣٢]، وقوله:

فألقت قناعا دونه الشمس واتقت بأحسن موصولين: كف ومعصم

وقوله:

فلا وأبيك خير منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيل

(ولا يبدل مضمر من مضمر) نحو: رأيتك إياك.

(ولا من ظاهر) نحو: رأيت زيدًا إياه.

(وما أوهم ذلك جعل توكيدًا) كالمثالين السابقين. قال المصنف: ومثلت بهما جريا على عادة المصنفين، والصحيح عندي أن نحو: رأيت زيدًا إياه، لم يسمع في كلام العرب، نثره ونظمه، ولو استعمل كان توكيدًا، وأما رأيتك إياك، فسبق الكلام فيه؛ وجعل الزمخشري من أمثلة البدل: مررت بك بك، وهذا توكيد لفظي، وإلا لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يختص به.

(إن لم يفد إضرابًا) نحو: إياك إياي قصد زيد، وما مثل به من بدل المضمر من المضمر أو الظاهر، هو بدل الشيء من الشيء، وأما بدل الاشتمال وبدل البعض فنحو: حسن الجارية أعجبتني هو، وثلث التفاحة أكلتها إياه، وحسن الجارية أعجبتني الجارية

هو، وثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه؛ وفيهما ما تقدم، وفي الصور خلاف من جهة الربط بتقدير البدلية، فمن جعل البدل معمولا لعامل المبدل منه أجاز، ومن جعله على التكرير، منهم من منع، لخلو الخبر عن الربط، ومنهم من أجاز نظرا إلى المعنى، كما في: زيد نعم الرجل، وأفهم كلام المصنف جواز إبدال ظاهر من مضمر، وستأتي المسألة.

obeikandl.com

[أقسام البدل]

(فإن اتحدا معنى سمي بدل كل من كل) هكذا عبر الجمهور، ولا يطرد، لوقوعه حيث لا يصدق ذلك، نحو:﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهِ﴾ [إبراهيم:١]، والجيد أن يقال: بدل موافق من موافق؛ وبعض المغاربة يقول: بدل الشيء من الشيء، والمقصود إبدال لفظ من لفظ، مع كونهما لمعنى واحد، إما حقيقة نحو: رأيت أخاك زيدًا، أو مجازًا نحو:

أحب ريا ما حييت أبدا ولا أحب غير ريا أحدا

فأبدًا في معنى ما حييت تجوزًا.

(ووافق أيضًا في التذكير والتأنيث) نحو: رأيت أخاك زيدًا، أو جاريتك هندا.

(وفي الإفراد وضديه) وهما التثنية والجمع نحو: عرفت ابنيك المحمدين، وأصحابك الزيدين.

(ما لم يقصد التفصيل) فلا يطابق نحو: "فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء، ونفس في الصيف "، قال:

وكنت كذي رجلين: رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وقد يقع التفصيل بلفظ بعض، نحو: ضربت الناس، بعضهم قائمًا، وبعضهم قاعدا، ولم يطابق أيضًا مع المصدر، قال تعالى: ﴿مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبأ:٣١].

(وقد يتحدان لفظًا، إن كان مع الثاني زيادة بيان) كقراءة يعقوب: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ [الجاثية:٢٨]، قال ابن جني: أبدل الثانية من الأولى، لأن الثانية ذكر سبب الجثو.

(ولا يتبع ضمير حاضر، في غير إحاطة، إلا قليلاً) فالإحاطة نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة:١١٤]، ونحو: أكرمتكم أصاغركم وأكابركم، وأما غيرها فالبصريون، إلا الأخفش، على المنع، والكوفيون على الجواز، و احتج بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأنعام:٢٠]، وقول حميد:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما

فالذين بدل من ضمير الخطاب في: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [النساء:٨٧]، وحميدًا بدل من الياء؛ وأفهم قوله: ضمير حاضر، جواز ذلك مع الغائب كثيرًا، وهو كما ذكر، ومنه:

على حالة لو أن في القوم حاتما ... على جوده لضن بالماء حاتم

فحاتم بدل من الهاء في: جوده؛ وحكى سيبويه عن الخليل: مررت به المسكين.

(ويسمى بدل بعض إن دل على بعض الأول) نحو: مررت بقومك ناس منهم؛ والبصريون يرون وقوع بعض الشيء، على أقله ونصفه وأكثره، والكسائي وهشام يوقعانه على ما دون نصف الشيء، وقال ابن الأعرابي: العرب تسمى النصف بعضًا، فعلى الأول يجوز: قبضت المال نصفه أو ثلثيه، على أنه بدل بعض، وعلى الثاني ليس من بدل البعض؛ وشرط بعض المغاربة في بدل بعض صحة الاستغناء بالمبدل منه، فيجوز لذلك: جدع زيد أنفه، ويمتنع: قطع زيد أنفه.

(وبدل اشتمال، إن باين الأول، وصح الاستغناء به عنه، ولم يكن بعضه) فخرج بالمباينة البدل الموافق، وبالاستغناء بدل الإضراب والغلط، والقصد صحة الاستغناء بالأول، وبالثالث بدل بعض، وذلك نحو: عجبت من زيد، حلمه أو قراءته، ونحو: ﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧]، ودعي زيد إلى الطعام، أكله، و ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ﴾ [البروج:٤]؛ ولابد من صحة الاستغناء بالأول، فلو كان الملابس لا يغني عنه الأول كالأخ والعم، وجيء به بدلاً، فهو بدل إضراب أو غلط، قاله المصنف، وحكى البصريون عن الكوفيين إجازة: مررت بزيد ابنه، كما جاز: سلب زيد ثوبه، وخطؤوهم في ذلك، للفرق، بأن في سلب دلالة على المسلوب.

(وبدل إضراب أو بداء، إن باين الأول مطلقًا وقصدًا) عنى بمطلقًا أنه ليس موافقًا ولا ملابسًا بوجه؛ فخرج بدل الشيء، وبدل بعض وبدل اشتمال؛ وخرج بقصدا بدل الغلط؛ وهذا البدل يجري مجرى المعطوف ببل، ويقال له: بدل الإضراب، وبدل البداء نحو: أعط السائل رغيفًا درهمًا، أمرت برغيف ثم رق قلبك فأضربت وأبدلت الدرهم، ولو جيء ببل لحسن، لكن يزول اسم البدل، ومنه ما حكى أبو زيد: أكلت لحمًا سمكًا تمرًا، وأنكره بعضهم، ويجعل هذا على حذف العاطف؛ ويشهد لصحته قوله عليه

السلام: " إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرها"[(١)] وقد ذكر سيبويه بدل البداء.

(وإلا فبدل غلط) أي وإلا يقصد، بل قصد الثاني فقط نحو: مررت برجل حمار، أردت أن تقول: مررت بحمار، فغلطت أو نسيت، ذكره سيبويه، وقال خطاب الماوردي: لا يوجد هذا في كلام العرب، لا نثرها ولا نظمها، وقال: إنه عني بطلب ذلك في الشعر والكلام فلم يجده، وإنه طالب به غيره فلم يعرفه؛ وقال ابن السيد وغيره إنه وجد في الشعر، وجعلوا منه قول ذي الرمة:

لمياء، في شفتيها حوة لعس وفي اللثاث وفي أنيابها شنب

فالحوة السواد، واللعس سواد مشرب بحمرة، وخرج على التقديم والتأخير، أي في شفتيها حمرة، وفي اللثات لعس، وفي أنيابها شنب، وأيد بأن ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتأخير كثيرًا، وقال المبرد: لا يأتي في كلام مستقيم، بل في لفظ الغلاط.

(ويختص بدلاً البعض والاشتمال باتباعهما ضمير الحاضر كثيرًا) نحو:

وهم ضربوك ذات الرأس حتى بدت أم الدماغ من العظام

ونحو:

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا

وأفاد بذكر الاختصاص أن إبدال الظاهر من ضمير الغائب يكون فيهما، وفي بدل الشيء نحو: مررت به أبي عبد الله، وقد سبق ذلك، ونحو: زيد عجبت منه حسنه، والقوم ضربت وجوهها أولها.

(وبتضمن ضمير أو ما يقوم مقامه) نحو: ضربت زيدًا رأسه، وأعجبتني الجارية حسنها؛ ويقدر الضمير للدلالة نحو: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا﴾ [آل عمران:٩٧] أي منهم، ويقوم آل مقام الضمير، ومنه: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [البروج:٥].

---

(١) أخرجه أحمد ٤/٣٢١(١٩١٠٠) قال: حدثنا صفوان بن عيسى. و«أبو داود» (٧٩٦) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، عن بكر، يعني ابن مضر. و«النسائي» في «الكبرى» (٦١٥) قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا بكر، هو ابن مضر.

كلاهما (صفوان، وبكر) عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن عمر بن الحكم، عن عبد الله بن عنمة، فذكره.

[فصل:
في أحكام البدل]

(فصل): **(المُشْتَمِل في بدل الاشتمال هو الأول)** هذا مذهب الفارسي والرماني وخطاب الماوردي.

(خلافًا لمن جعله الثاني) وهو قول الفارسي في الحجة.

(أو العامل) وهو قول المبرد و السيرافي وابن خروف؛ قال المصنف:

والصحيح الأول، والآخران لا يطردان؛ فمن الاشتمال: أعجبني زيد كلامه، والثاني غير مستمل على الأول، ومنه: ﴿قتال فيه﴾ والعامل غير مشتمل على البدل، كذا قال، وفي الثاني نظر.

(والكثير كون البدل معتمدا عليه) نحو: إن هندا حسنها فايق، وإن زيدًا نجابته بينة، وإن زيدًا عينه حسنة، وإن هندا طرفها غنج، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر:٦٠] في قراءة من نصب، فمسودة حال من البدل، وكل اسم صح كونه بدلاً، وكونه مبتدأ خبره ما بعده، فالرفع بالابتداء أقيس، قاله سيبويه، وقال: إنه الأكثر في كلامهم، ومنه: ﴿وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر:٦٠] بالرفع، قراءة السبعة.

(وقد يكون في حكم الملغى) كقوله:

إن السيوف، غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

جعل الخبر للسيوف، وألغى البدل، ولولا ذلك لقال: تركا.

(وقد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه) نحو: أحسن إلى الذي صحبت زيدًا، بنصب زيدًا بدلاً من الهاء المقدرة، أي صحبته، ويجر بدلاً من الذي، ويرفع خبر مبتدأ؛ وقال السيرافي وغيره: ينوى بالبدل حلوله محل المبدل منه، وفرع على ذلك أنه لا يحسن: جاء الذي ضربت سعيدا، بنصب سعيدا، بدلاً من الهاء المقدرة، وضعف بأن البدل من جملة أخرى.

(ويقرن البدل بهمزة الاستفهام، إن تضمن متبوعه معناها) نحو:

كيف زيد؟ أصحيح أم سقيم؟ ومن في الدار؟ أزيد أم عمرو؟ ومتى تجيء؟ أيوم الجمعة أم يوم السبت؟. واقتضى كلامه أنه إن صرح بالأداة لم يقرن نحو: هل أحد

جاءك؟ زيد أم عمرو؟ واسم الشرط كاسم الاستفهام، فيقرن البدل بإن نحو: متى تقم، إن ليلا أو نهارا أقم، ومن تضرب، إن رجلاً أو امرأة أضرب.

(وقد تبدل جملة من مفرد) نحو: عرفت زيدًا أبو من هو، فالجملة بدل من زيد، أى أبوته؛ وفي البسيط منع إبدال الجملة من المفرد، وفي المثال المذكور قولان آخران: الحالية والمفعولية، بتضمين عرفت معنى علمت المتعدية إلى اثنين وخرج على إبدال الجملة من المفرد قوله:

لقد كلمتني أم عمرو بكلمة أتصبر يوم البين أم لست تصبر

(ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى، مع زيادة بيان) نحو: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان:٦٩]، وفي البسيط: اتفقوا على بدل الشيء، وأما الاشتمال فقيل: ممتنع، والفعل لا يشتمل على الفعل، وقيل جائز، ومنه: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾، وبدل الغلط أجازه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه، وبدل البعض ممتنع، فالفعل لا يتبعض.

(وما فصل به مذكور، وكان وافيا، ففيه البدل والقطع) نحو: مررت بالرجال: زيد وعمرو وخالد، وثلاثة: قرشي وتميمي وأسدي. والمراد بالوافي ما يصح إطلاقه على المذكور؛ وجاز القطع في هذا كما جاز في الواحد نحو: مررت بزيد أخيك، نص سيبويه على جواز الإبدال فيه والقطع، وكذلك الأخفش، وهو قبيح عند أصحابه، إلا في الطول نحو: ﴿بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج:٧٢].

(وإن كان غير واف تعين قطعه، إن لم ينو معطوف محذوف) كما في الحديث: "اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ.. "[1] أي منهن، وكذا: (مقام إبراهيم) أي منها، ولقيت ثلاثة: زيد وعمرو، أي منهم؛ والبدل ممتنع، إلا إذا نوي معطوف محذوف، كما في الخبر المذكور، من رواية: " اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ.."

---

(١) أخرجه البخاري ٤/ ١٠ (٢٧٦٦) و٧/ ١٣٧ (٥٧٦٤) و٨/ ١٧٥ (٦٨٥٧) قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله. و «مسلم» ١/ ٦٤ (١٧٥) قال: حدثني هارون بن سعيد الأيلي، قال: حدثنا ابن وهب. و «أبو داود» (٢٨٧٤) قال: حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، قال: حدثنا ابن وهب. و «النسائي» ٦/ ٢٥٧، وفي «الكبرى» (٦٤٦٥ و١١٢٩٧) قال: أخبرنا الربيع بن سليمان، قال: حدثنا ابن وهب. و «ابن حبان» (٥٥٦١) قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن عمرو، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الجعفي، قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي.

كلاهما (عبد العزيز بن عبد الله، وعبد الله بن وهب) قالا: حدثني سليمان بن بلال، عن ثور بن زيد (١) المدني، عن أبي الغيث، فذكره.

بالنصب على تقدير: وأخواتهما، لما ثبت في الخبر، أن الموبقات سبع، واقتصر على اثنتين هنا، تنبيها على أنهما أحق بالاجتناب.

(ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق) نحو: مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر، وذلك لأن النعت كجزء من متبوعه، وعطف البيان جار مجراه، والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت، والبدل تابع كلا تابع، لأنه كالمستقل، وأخر النسق لتخلل الواسطة.

obeikandl.com

باب

المعطوف عطف النسق[1]

الكوفيون يقولون: باب النسق، وأكثر ما يقول سيبويه: باب الشركة.

(وهو المجعول تابعًا بأحد حروفه) أي حروف العطف، وبالقيد خرج ما عدا عطف النسق من التوابع.

(وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبل ولا) وفي حتى وأم خلاف، أهما من حروف العطف أم لا؟ وسيأتي ذكره.

(وليس منها لكن، وفاقًا ليونس) فهي عنده للاستدراك لا للعطف، والعطف بما قبلها من واو، ولم يسمع من كلام العرب استعمالها بغير واو فتقول: ما قام زيد، ولكن عمرو، وقول النحويين: لكن عمرو، من كلامهم لا من كلام العرب.

وقيل: لكن عاطفة، ولا تجوز الواو حينئذ، وهو قول أكثر النحويين، ومنهم الفارسي، وقيل: عاطفة، ولابد من الواو، وهي زائدة، واختاره ابن عصفور، وحمل عليه مذهب سيبويه والأخفش؛ وقيل: عاطفة، وأنت في الواو بالخيار، قاله ابن كيسان، وعلى أن العطف للواو، قيل: من عطف المفرد، وهو قول الأكثرين، وقيل: من عطف الجمل، والتقدير: ولكن قام عمرو، واختاره المصنف.

(ولا إما، وفاقا له ولا بن كيسان وأبي علي) خلافًا للرماني، والكلام في الثانية نحو: قام إما زيد وإما عمرو، والعطف عند الأولين للواو؛ وأطلق عليها سيبويه العطف توسعا، إذ كانت صاحبة المعنى، ومخرجة للواو عن الجمع، وأما:

لا تتلفوا آبالكم أيما لنا أيما لكم

فلا حجة فيه على أن العطف لإما، لأنه من الضرورات النادرة، والقائل إنها تعطف، لا يرى إخلاءها من الواو قياسًا على هذا البيت.

(ولا إلا، خلافًا للأخفش والفراء) وجعل الأخفش من ذلك: ﴿إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ﴾ [البقرة:١٥٠]، والفراء: ﴿إلا ما شاء ربك﴾ في الآيتين.

---

(١) العطف من عبارات البصريّين، والنّسق من عبارات الكوفيّين؛ ولكلٍّ من الاصطلاحين توجيه. انظر: معاني القرآن للفرّاء ٧٢/١، واللّمع ١٤٩، وشرح الفريد ٣٧٤.

وخرجت الأولى على أن الذين مبتدأ خبره فلا تخشوهم، وإلا بمعنى لكن، وإلا ما شاء على الاستثناء، فلأهل النار أنواع من العذاب غير النار، ولأهل الجنة أنواع من النعيم غير الجنة.

(ولا ليس، خلافًا للكوفيين) وكذا حكاه عنهم النحاس وغيره، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين؛ وهي كـ لا في العطف، فيقولون: قام زيد ليس عمرو، كما يقال: لا عمرو، وفي صحيح البخاري، من قول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه:

بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي

كذا ثبت برفع شبيه، وخرج على أن ليس على بابها، والخبر محذوف، أي ليسه.

(ولا أي، خلافًا لصاحب المستوفى) وهو مذهب الكوفيين نحو: هذا الغضنفر أي الأسد، وخرج على أن أي حرف تفسير، وما بعدها عطف بيان، ويوضح أنها غير عاطفة اطراد حذفها؛ وأثبت هشام العطف بكيف بعد النفي نحو: ما مررت بزيد، فكيف عمرو، حكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وقال سيبويه في: ما مررت بزيد فكيف أخيه: هذا رديء لا يتكلم به العرب؛ وأثبت الكسائي العطف بلولا ومتى نحو: مررت بزيد، فلولا عمرو أو فمتى عمرو، وأباه الفراء كالبصريين؛ وأثبت الكوفيون العطف بأين وهلا، مستدلين بقول العرب: هذا زيد فأين عمرو، ولقيت زيدًا فأين عمرًا، وجاء زيد فهلا عمرو، وحكى بعضهم عن البغداديين أن كيف وهلا وأين من أدوات العطف.

[فصل في حروف العطف[١] الواو، الفاء، ثم، حتى، أم، أو، بل، لا]

[(الواو[٢])]

(فالستة الأوائل تشرك لفظًا ومعنى) قيل: هذا هو الصحيح، والأكثرون على أن أم وأو تشركان لفظًا لا معنى، وهو ضعيف، فقائل: أزيد في الدار أم عمرو؟ كل منهما عنده

---

(١) حروف العطف على ضربين:

أحدهما: ما يعطَف مطلَقًا، أي: يُشرك في الإعراب والمعنى؛ وهو (الواو) و(ثُمّ) و(الفاء) و(حتّى) و(أمّ) و(أو) و(إمّا).

والثّاني: ما يُعطَف لفظًا فحسب، أي: يُشرك في الإعراب وحده؛ وهو (بل) و(لا) و(لكن).

انظر: شرح الكافية الشّافية ١٢٠٢/٣، وابن النّاظم ٥١٩، والأشموني ٩٠/٣.

(٢) أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَن تَعلَمَ فِي (الوَاوِ): أَنَّ الَّذِي أَرَادَهُ النَّحوِيُّونَ فِيهَا بِالجَمعِ لَيْسَ هُوَ مِمَّا يَظُنُّهُ النَّاسُ، وَذَلِكَ أَنَّهُم ظَنُّوا أَنَّ المَعْنَى إِذَا قُلْنَا فِي مِثلِ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو): إِنَّ (الوَاوَ) لِلجَمعِ، أَنَّهُمَا جَاءَا مَعًا، وَفِي حَالٍ وَاحِدَةٍ وَهَذَا خَطَأٌ مِنهُم فِي الظَّنِّ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُم بِالجَمعِ أَنَّ المَعطُوفَ يُشَارِكُ المَعطُوفَ عَلَيْهِ فِي الحُكمِ الَّذِي عَلَّقْتَهُ بِهِ؛ فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، كُنتَ قَد جَمَعتَ بَينَهُمَا فِي إِثبَاتِ المَجِيءِ لَهُمَا، وَجَعَلتَهُمَا شَرِيكَينِ فِي هَذَا الحُكمِ، فَأَمَّا المَجِيءُ نَفسُهُ، فَلَيسَ القَصدُ بِالجَمعِ إِلَيْهِ، ثُمَّ هَذَا الجَمعُ الَّذِي أَرَادُوهُ لا يَمنَعُ مِن إِرَادَةِ الجَمعِ فِي المَجِيءِ، وَلَكِنَّهُ لا يُوجِبُهُ، حَتَّى لا يَجُوزَ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، إِلا أَن يَكُونَا قَد جَاءَا مَعًا، بَل يَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَا قَد جَاءَا فِي وَقتَينِ، وَيَجُوزُ أَيضًا أَن يَكُونَ المَبدُوءُ بِهِ فِي اللَّفظِ، قَد تَأَخَّرَ مَجِيئُهُ عَن مَجِيءِ الثَّانِي، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ فِي اللَّفظِ مُقَدَّمًا فِي الفِعلِ أَيضًا، وَهُوَ يَحتَمِلُ إِذًا ثَلاثَةَ أَوجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَن يَكُونَا قَد جَاءَا مَعًا.

وَالثَّانِي: أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ فِي اللَّفظِ مُقَدَّمًا فِي الفِعلِ كَمَا هُوَ.

وَالثَّالِثُ: أَن يَكُونَ المُقَدَّمُ مُؤَخَّرًا فِي الفِعلِ، وَالمُؤَخَّرُ مُقَدَّمًا.

وَأَمَّا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، مِمَّنْ لَيْسَ مِن أَهلِ هَذَا العِلمِ، أَنَّ الوَاوَ تُوجِبُ التَّرتِيبَ، فَمِنَ الغَلَطِ الظَّاهِرِ؛ لأُمُورٍ مِنْهَا: أَنَّا نَرَى الوَاوَ يُعطَفُ بِهَا مَا لا يَصِحُّ تَقدِيرُ التَّرتِيبِ فِيهِ أَصْلا، وَذَلِكَ فِي الأَفعَالِ الَّتِي تَقتَضِي أَكثَرَ مِن فَاعِلٍ وَاحِدٍ، نَحوَ: (اختَصَمَ، وَاشتَرَكَ، وَاجتَمَعُ)، وَأَشبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا لا يُحصَى، فَإِذَا قُلتَ: (اشتَرَكَ زَيدٌ وَعَمرٌو)، لَم يُتَصَوَّر أَن يُثبَتَ الاشتِرَاكُ لِـ (زَيدٍ) وَحدَهُ، حَتَّى تَزعُمَ أَنَّ (عَمرًا) تَأَخَّرَ عَنْهُ، كَمَا يُتَصَوَّرُ أَن تَقُولَ فِي: (جَاءَنِي زَيدٌ وَعَمرٌو)، أَنَّ مَجِيءَ (عَمرٍو) كَانَ قَبلَ مَجِيءِ (زَيدٍ)، فَلَوْ كَانَ الوَاوُ مِن شَأنِهَا أَن تُوجِبَ التَّرتِيبَ، لَكَانَ مُحَالا أَن يُعطَفَ بِهَا فِي مَوضِعٍ يَستَحِيلُ تَقدِيرُ التَّرتِيبِ فِيهِ. [شرح الجمل ٢١٩/١]

مشارك للآخر في جواز ثبوت الحكم له ونفيه عنه، وكذلك أو فيما يجاء بها له من شك أو غيره.

(وبل ولا، لفظًا لا معنى) نحو: ما قام زيد بل عمرو، وجاء زيد لا عمرو.

(وكذا أم وأو، إن اقتضيا إضرابًا) كما سيأتي بيانه.

(وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة) وهذا كلام مخالف لقول الناس، فسيبويه وأكثر النحويين على أنها محتملة للمعاني الثلاثة، ولا توجب الواو تقدم المتقدم ولا غيره؛ وحكى السيرافي وغيره إجماع أهل البصرة والكوفة على ذلك، لكن ليس الأمر على ذلك، فمذهب هشام وقطرب وثعلب والزاهد وغيرهم أنها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان، فالمتقدم لفظًا هو المتقدم في الزمان، وممتنع عندهم تقديم المؤخر، والصواب خلافه؛ وقرأ بعض فصحاء العرب عند عمر بن عبد العزيز، فقدم آخر الزلزلة على ما قبله، فقال عمر: يقدم الله الخير وتؤخره؟ فأنشد:

خذا بطن هرشى أو قفاها فإنما كلا جانبي هرشى لهن طريق

يعني أن التقديم والتأخير سواء، هكذا در هذا المذهب، وفيه بحث ظاهر.

والوجه الاعتماد على نقل الحذاق من أئمة اللغة، أنها لا تفيده بعينه، بل بواسطة الاستقراء، وقائلو ذلك أعلم وأثبت من المخالفين، وليس لمن خالف ما فيه روح.

(وبعدم الاستغناء عنها في عطف ما لا يستغنى عنه) نحو: هذان زيد وعمرو، وإن إخوتك زيدًا وعمرا وبكرا لنجباء، وسواء عبد الله وبشر، وأجاز الكسائي في: ظننت عبد الله وزيدا مختصمين، ثم والفاء وأو، وأوجب البصريون والفراء الواو، وقال الفراء: رأيت رجلاً يقول: اختصم عبد الله فزيد.

(وبجواز أن يعطف بها بعض متبوعها تفضيلا) نحو: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة:٩٨]، ﴿وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة:٢٣٨]، وزعم الفارسي وابن جني أن المعطوف عليه أريد به غير المعطوف.

(وعامل مضمر على عامل ظاهر، يجمعهما معنى واحد) نحو: ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ [الحشر:٩] أي اعتقدوا الإيمان، لأن في تبوؤوا واعتقدوا معنى لازموا، وكذا قوله:

وزججن الحواجب والعيونا

أي وكحلن العيونا، إذ يجمعهما معنى حسن. وهذان مذهبان في المسألة جمعهما المصنف، أحدهما إضمار عامل موافق، والثاني تضمين الأول معنى يصلح للمعمولين.

(وإن عطفت على منفي غير مستثنى، ولم تقصد المعية، وليتها لا مؤكدة) نحو: ما قام زيد ولا عمرو؛ فبذكر لا، يعلم نفي القيام عنهما مطلقًا، أي في حال افتراق واجتماع، ولو تركت لاحتمل إرادة نفي الاجتماع فقط.

واحترز بغير مستثنى من: قاموا إلا زيدًا وعمرا، فلا يجوز: ولا عمرًا، وإن كان معنى إلا زيدًا لا زيدًا، لكن لا تعرض فيه ذلك اللبس، فاستغنى عنها، بخلاف المثال الأول، ومثله: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سبأ:٣٧].

(وقد تليها زائدة إن أمن اللبس) وهو عند فهم المعية ببعض الجملة، وتكون لا زائدة لتأكيد النفي السابق، نحو: ﴿وَلا الْمُسِيءُ﴾ [غافر:٥٨]، ﴿وَلا النُّورُ﴾ [فاطر:٢٠]، ﴿وَلا الْحَرُورُ﴾ [فاطر:٢١]، ﴿وَلا الأَمْوَاتُ﴾ [فاطر:٢٢].

obeikandl.com

[(ثم[1]) و (الفاء[2])]

(ويقال في: ثُمّ، فُمّ، وثُمّتَ، وثُمّتْ) فأبدلوا من الثاء فاء، كما قالوا في جدث جدف، وألحقوا ثم التاء ساكنة ومتحركة، كما تلحق برب، قال الأسود بن يعفر:

بدلت شيبًا قد علا لمتي ... بعد شباب حسن معجب

صاحبته ثمت فارقته ... ليت شبابا زال لم يذهب

(وتشركها الفاء في الترتيب، وتنفرد ثم بالمهلة، والفاء العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالبًا) نحو: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:٣٧]، ﴿فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص:١٥]، ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ﴾ [ص:٢٤].

(وقد يكون معها مهلة) نحو: ﴿فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣].

(وتنفرد أيضًا بعطف مفصل على مجمل، متحدتين معنى) نحو: ﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء:١٥٣]، ﴿فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا﴾ [الواقعة:٣٦].

(وبتسويغ الاكتفاء بضمير واحد، فيما تضمن جملتين من صلة) نحو: الذي يطير، فيغضب زيد، الذباب، والذي تقوم هند، فيغضب، عمرو.

(أو صفة) نحو: مررت برجل يبكي، فيضحك عمرو، وبامرأة يبكي زيد فتضحك.

(أو خبر) نحو: خالد يقوم، فيقعد عمرو، وهند يقوم عمرو فتقعد.

ولو جيء في هذه المسائل بغير الفاء لم يجز، لأن الفاء بما فيها من السببية تجعل ذلك كلاما واحدًا نحو: الذي إن يطر فيغضب زيد الذباب.

---

(١) لِلتَّرتِيبِ أَيضًا، إلا أَنَّ فِيهَا دَلالَةً عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهلَةٌ وَتَرَاخٍ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ ثُمَّ عَمرٌو)، دَلَّ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ (عَمرٍو) تَرَاخَى عَن مَجِيءِ زَيدٍ، وَأَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ، وَ(الفَاءُ) تَقتَضِي أَنَّ الثَّانِي اتَّصَلَ مَجِيئُهُ بِمَجِيءِ الأَوَّلِ، وَلَم يَكُن بَيْنَهُمَا مُهلَةٌ، وَكَذَلِكَ تَجِيءُ (ثُمَّ) فِي حَطِّ الأَقدَارِ، وَالمَرَاتِبِ بَعضِهَا عَن بَعضٍ، كَقَوْلِهِم: (الأَمِيرُ ثُمَّ الوَزِيرُ، وَالأَبُ ثُمَّ العَمُّ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

وَلا تَصلُحُ الفَاءُ فِي أَشبَاهِ هَذَا، فَلا يُقَالُ: (الأَمِيرُ فَالوَزِيرُ)، عَلَى مَعْنَى التَّنزِيلِ. [شرح الجمل ٢٢١/١]

(٢) يُوجِبُ التَّرتِيبَ، فَإِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ فَعَمرٌو)، دَلَّ الفَاءُ عَلَى أَنَّ مَجِيءَ (عَمرٍو)، كَانَ بَعدَ مَجِيءَ (زَيدٍ)، وَعَلَى ذَلِكَ قَولُهُم: (أَخَذتُهُ بِدِرهَمٍ فَصَاعِدًا)، المَعْنَى: فَزَادَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وَلا تَصلُحُ الوَاوُ هَاهُنَا البَتَّةَ، وَتَقُولُ: (أَخَذتُهَا شَيئًا فَشَيئًا، وَأَوَّلا فَأَوَّلا)، فَيَكُونُ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ أَخَذتَ الوَاحِدَ بَعدَ الوَاحِدِ، وَأَنَّكَ أَخَذتَهَا مُفَرَّقَةً، وَلَم تَأخُذهَا دَفعَةً وَاحِدَةً. [شرح الجمل ٢٢٠/١]

(وقد تقع موقع ثم) نحو: ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون:١٤]. ومذهب جمهور البصريين أن الفاء ترتب مطلقًا، وقال الجرمي: إلا في الأماكن والمطر، فيقال: عفا مكان كذا فمكان كذا، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان الوقت واحدًا؛ وأثبت الفراء تقدم ما بعد الفاء، وجعل منه: ﴿فجاءها بأسنا﴾ ونحوه، وقال أيضًا: إن الفعلين الواقعين معًا، إذا رجعا إلى معنى واحد، عطفت أيهما شئت بالفاء، نحو: أحسنت إلي فأعطيتني، وبالعكس.

(وثم موقعها) كقوله:

كهز الردينـي تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

أي فاضطرب.

وقيل إن ثم كالواو، لا ترتب، ونسب إلى الأخفش والفراء وقطرب أيضًا، وجعل منه: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر:٦]، ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [الأعراف:١١].

(وقد يحكم على الفاء وعلى الواو بالزيادة، وفاقًا للأخفش) في نحو:

أراني إذا ما بت بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا

وقال الأخفش: زعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد، يريدون: أخوك وجد؛ وقال أيضًا في المسائل الصغرى: تقول: كنا ومن يأتنا نأته، يزيدون الواو في باب كان، ولا يحسن زيادتها، أي لا يطرد في غير ذلك، وخرج عليه أيضًا: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر:٧٣]. وأثبت بعضهم زيادة ثم، ونسبه للأخفش والكوفيين، وخرج عليه: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ [التوبة:١١٨].

(وقد تقع ثم في عطف المقدم بالزمان، اكتفاء بترتيب اللفظ) قال الفراء: العرب تستأنف بثم فعلا وقع قبل الفعل الأول، تقول: قد أعطيتك ألفا، ثم قد أعطيتك قبل ذلك ألفا؛ قال المصنف: ويمكن أن يكون منه: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام:١٥٤] وقبله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام:١٥٣] والوصية لنا بعد إيتاء موسى.

[(حتى) و (أم[١]) و (أو[٢])]

(فصل): (المعطوف بحتى بعضُ متبوعه) بأن يكون واحدًا من جمع نحو: ضربت القوم حتى زيدًا، أو جزءًا من أجزاء نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، فلا يجوز: ضربت الرجلين حتى أفضلهما، لأن المعطوف بها ليس واحدًا من المذكورين.

(أو كبعضه) وهو المختلط به نحو: خرج الصيادون حتى كلابهم، و الجند حتى أثقالهم. قال سيبويه: ولو قلت: كلمت العرب حتى العجم، لم يجز، ويختبر شبه بعض بإلا، ولذا جاز: أعجبتني الجارية حتى حديثها، وامتنع: حتى ابنها؛ وقال الفراء في كتاب الحدود: يقال: أتصيد بكلبك الأرانب؟ فتقول: نعم، حتى الظباء، لأنهن من الصيد. قال الصفار: وهذا خطأ عند البصريين، وقال المصنف: قد يقدر المباين بعضًا بالتأويل نحو:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد، حتى نعله ألقاها

أي ألقى ما يثقله.

(وغاية له في زيادة أو نقص) وهذا هو معنى قول النحويين: إن المعطوف بها لا يكون إلا عظيمًا أو حقيرًا أو قويًا أو ضعيفًا؛ ووجهه أن حتى لما تتناهى إليه الأشياء،

---

(١) تَكُونُ عَلَى وَجهَينِ: مُتَّصِلَةٍ، وَمُنقَطِعَةٍ:

فَالمُتَّصِلَةُ هِيَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الهَمزَةِ بِمَعْنَى (أَيّ)، كَقَوْلِكَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟) تُرِيدُ: (أَيُّهُمَا عِندَكَ؟) وَإِنَّمَا يَسأَلُ بِهَذَا مَن عَرَفَ كَونَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ؛ إِلا أَنَّهُ لا يَعرِفُ عَيْنَهُ، فَهُوَ يُسأَلُ لِيُنَصَّ لَهُ عَلَى وَاحِدٍ.

وَالمُنْقَطِعَةُ: هُوَ أَن تَستَفهِمَ عَن شَيءٍ، ثُمَّ تَدَعَ الاستِفهَامَ عَنْهُ وَتَستَأنِفَ الاستِفهَامَ عَن وَاحِدٍ آخَرَ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَولُكَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ أَمْ عَمرٌو؟) أَرَدتَ فِي أَوَّلِ الأمرِ أَن تَستَفهِمَ عَن (زَيدٍ؛ أَهُوَ عِنْدَهُ، أَو لَيْسَ هُوَ عِنْدَهُ؟) ثُمَّ عَرَضَ لَكَ قَصدٌ فِي أَن تَستَفهِمَ عَن عَمرٍو، فَقُلتُ: (أَمْ عِندَكَ عَمرٌو؟) وَيَقُولُونَ إِنَّ (أَمْ) فِي هَذَا الوَجهِ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى (بَلْ، وَالهَمزَةِ) جَمِيعًا، وَأَنَّ المَعْنَى عَلَى أَنَّكَ لَمَّا قُلتَ: (أَزَيدٌ عِندَكَ؟) كَانَ قَصدُكَ إِذْ ذَاكَ أَن يُعلَمَ كَونُ (زَيدٍ) عِنْدَهُ، ثُمَّ أَضرَبتَ عَن ذَلِكَ، وَأَخذتَ فِي الاستِفهَامِ عَن (عَمرٍو)، وَلا تَكُونُ هَاهُنَا بِمَعْنَى (أَيّ). [شرح الجمل في النحو ٢٢٤/١]

(٢) العِبَارَةُ المُحَقَّقَة فِيهَا أَن يُقَالَ: إِنَّهَا تَكُونُ لأَحَدِ الشَّيئَينِ، أَوِ الأشيَاءِ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا كَانَت فِي الخَبَرِ، كَانَت شَكًّا؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِنَّمَا تَجعَلُ الفِعلَ الَّذِي تُخْبِرُ بِهِ لأَحَدِ المَذكُورَينِ، بِغَيرِ عَينِهِ إِذَا كُنتَ شَاكًّا، وَإِذَا كَانَت فِي الأمرِ كَانَت لِلتَّخيِيرِ؛ فَإِذَا قُلتَ: (اضْرِبْ زَيدًا أَو عَمرًا)، كُنتَ خَيَّرتَهُ فِي ضَرْبِ أَيِّهِما شَاءَ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّكَ إِذَا لَم تَخُصَّ وَاحِدًا مِنهُمَا كَانَ تَخيِيرًا لا مَحَالَةَ.

ثُمَّ اعلَم أَنَّ الوَاجِبَ أَن يَعُودَ الضَّمِيرُ فِيمَا كَانَ العَطفُ فِيهِ بِـ (أَو) عَلَى لَفظِ الْمُفْرَدِ دُونَ التَّثنِيَةِ، وَالجَمعِ. [شرح الجمل ٢٢٣/١]

قال المصنف: ودخل في الزيادة الأقدم والأعظم والأكثر، وفي النقص الأصغر والأحقر والأقل، وقد اجتمع الضعف والقوة في قوله:

قهرنـــاكم حتـــى الكمـــاة فـــإنكم لتخشـــوننا حتـــى بنينـــا الأصـــاغرا

(مفيد ذكرها) فلا يجوز: أتيتك الأيام حتى يوما، كما لا يجوز: إلا يوما، فإن عين وقت جاز نحو: حتى يوم الجمعة، أو إلا يوم الجمعة؛ وهذا القيد ذكره الفراء، قال: لابد أن يكون الاسم بعد حتى مخصوصا كما في الاستثناء، وأما ﴿حتى حين﴾ فالمراد به الموت.

(وإن عطفت على مجرور لزم إعادة الجار، ما لم يتعين العطف) نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره، وإنما أعيد لئلا يتوهم أن حتى جارة؛ وبما أجاب به من اللزوم أجاب ابن الخباز، وقال ابن عصفور: الأحسن إعادة الخافض، ومثل المصنف لتعين العطف بقوله:

جود يمناك فاض في الخلق حتى بـــــائس دان بالإســـــاءة دينـــــا

وقال الخضراوي: لا يجوز العطف إلا حيث يجوز الجر، ولذا لا يعطف المضمر، فلا تقول: ضربت القوم حتى إياك.

(ولا تقتضي ترتيبًا على الأصح) فحتى كالواو في إفادة الجمع من غير تعرض لترتيب ولا مهلة، قال عليه السلام[1]: " كل شيء بقضاء وقدر، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ " قال الشاعر:

لقـومي حتـى الأقـدمون تمـالؤوا على كل أمر يورث المجد والحمدا

---

(١) أخرجه مالك (٢٦١٩). وأحمد ٢/١١٠(٥٨٩٣) قال: حدثنا إسحاق، يعني ابن الطباع. و«البخاري»، في «خلق أفعال العباد» (١٢٨) قال: حدثنا إسماعيل. و«مسلم» ٨/٥١ (٦٨٤٥) قال: حدثني عبد الأعلى بن حماد (ح) وحدثنا قتيبة بن سعيد. و«ابن حبان» (٦١٤٩) قال: أخبرنا عمر بن سعيد بن سنان، قال: أخبرنا أحمد بن أبي بكر.

خمستهم (إسحاق بن عيسى، ابن الطباع، وإسماعيل بن أبي أويس، وعبد الأعلى بن حماد، وقتيبة بن سعيد، وأحمد بن أبي بكر) عن مالك بن أنس، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن مسلم، عن طاووس اليماني، أنه قال: أدركت ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: كل شيء بقدر، قال طاووس: وسمعت عبد الله بن عمر يقول، فذكره.

وقال الزمخشري: الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب، وأول كلامه في حتى؛ وكون حتى من حروف العطف هو قول البصريين، والكوفيون لم يثبتوا ذلك، وروى سيبويه وأبو زيد وغيرهما العطف بها، إلا أنها لغة ضعيفة غير مشهورة؛ وقال الأخفش في الأوسط: زعموا أن قوما يقولون: ضربت القوم حتى أخاك، وليس بالمعروف.

(وأم متصلة) سموها بذلك، لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها.

(ومنقطعة) وسميت بذلك لاستقلال الجملة بعدها.

(فالمتصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأي) نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف:١٩٥]، الآية، ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [النور:٥٠] الآية؛ ويدل على تقدير أم والهمزة بأي، إبدال ما في حيز أم والهمزة من أي نحو:

وما أدري إذا يممت أرضا ... أريد الخير، أيهما يليني

أأخير الذي أنا أبتغيه ... أم الشر الذي هو يبتغيني

(وربما حذفت ونويت) نحو:

لعمرك ما أدري، وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

وقرأ ابن محيصن: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [يس:١٠] بهمزة واحدة.

(والمنقطعة ما سواها) وهي ما لم يتقدمها لفظ الهمزة، ولا يتقدر الكلام معها بأي، ومن مجيئها بعد الجملة الخبرية: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ [الزخرف:١٥] الآية.

(وتقتضي إضرابًا مع استفهام) نحو: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطور:٣٥]، وكذا ما بعده، وهي بتقدير بل والهمزة، أي بل أخلقوا؟ ويكون الإضراب على جهة الإبطال، وعلى الترك بلا إبطال؛ ومن الثاني: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [السجدة:٣]، فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار.

(ودونه) فتقتضي إضرابًا بلا استفهام، فتقدر ببل وحدها، بخلاف الأول فإنها تقدر ببل والهمزة؛ وخرج على الإضراب فقط: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ؟﴾ [النمل:٨٤]، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ؟﴾ [الملك:٢٠] ومذهب البصريين أنها تقدر ببل والهمزة مطلقًا، وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة بل، وما ذكره المصنف من التفرقة حسن، فدخولها على الاستفهام يبعد تقديره.

(وعطفها المفرد قليل) يعني أم المنقطعة، ومنه: إنها لإبل، أم شاء؟ وأم أيضًا لمجرد الإضراب، وهي عاطفة ما بعدها على ما قبلها؛ والمغاربة يقولون: إنها لا تعطف إلا الجمل، ويتكلفون الرجوع إلى ذلك فيما أعطى خلافه.

(وفصل أم مما عطف عليه أكثر من وصلها) يعني أم المتصلة، نحو: ﴿أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾ [الفرقان:١٥]؟ ومن الوصل: ﴿أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٩]؟ ونحوه: أعندك زيد أم عمرو؟ وقال سيبويه: أزيدا لقيت أم بشرا؟ بتقديم الاسم أحسن، قال: ولو قلت: ألقيت زيدًا أم عمرًا؟ كان جائزا حسنا، وقال في تقديم الاسمين: إنه أضعف. قال المصنف: ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفه فمخطئ؛ وأثبت أبو زيد الأنصاري زيادة أم، وخرج عليه: ﴿أم أنا خير﴾؟ وقال الأخفش: قال قوم: إنها لغة يمانية، يزيدون أم في الكلام؛ وقال سيبويه في الآية: ﴿أفلا تبصرون﴾؟ أم أنتم بصراء؟ ونحوه قول الأخفش: أم تبصرون؟. وليست ميم أم بدلاً من واو، وأصلها أو، خلافًا لابن كيسان.

(وأو لشك) نحو: قام زيد أو عمرو، وأقام زيد أو عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة:٢٥٩].

(أو تفريق مجرد) أي من الشك والإبهام والتخيير، نحو:

فقالوا: لنا ثنتان، لابد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

(أو إبهام) نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤].

(أو إضراب) كقراءة أبي السماك: (أو كلما عاهدوا)، وخرج عليه الفراء وأبو عبيدة: (أَوْ يَزِيدُونَ)؛ وحكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دع ذاك فلا تبرح اليوم، وحكاه ابن برهان عن أبي علي، وذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعيد العامل نحو: لست بشرا أو لست عمرًا، ولا تضرب زيدًا أو لا تضرب عمرًا؛ وخصه ابن عصفور بذلك، ومنع مجيئها للإضراب في غيره.

(أو تخيير) نحو: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة:٨٩]، ﴿أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة:١٩٦]؛ وإذا نهيت عن المخير فيه فقال ابن كيسان: يجوز كون النهي عن واحد وكونه عن الجميع، وقال السيرافي: هو للجميع فقط.

(وتعاقب الواو في الإباحة كثيرًا) نحو: ﴿أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور:٣١] الآية، ومن علامتها استحسان مجيء الواو في موضعها نحو: جالس الحسن أو ابن

سيرين، أو جالسه وابن سيرين، قاله المصنف، والمغاربة فرقوا بينهما، فمع أ و له أن يجالس أحدهما دون الآخر، ومع الواو ليس له ذلك؛ وإذا نهيت عن المباح استوعب النهي جميع ما كان مباحا باتفاق.

(وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلا) فالأول كقول قطري بن الفجاءة:

حتى خضبت بما تحدر من دمي أكناف سرجي أو عنان لجامي

وقال غيره في البيت إن أو لإيجاب أحد الشيئين، في وقت دون وقت، نحو: إنما أنت طعن أو ضرب، أي تارة كذا، وأخرى كذا، ومن أحسن شواهد ما ذكر المصنف، قوله صلى الله عليه وسلم[1]: " اسكن حراء، فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد "؛ والثاني نحو: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء:١١٢]، وذهب الأخفش والجرمي والأزهري وجماعة من الكوفيين إلى أن أو تأتي بمعنى الواو، وخرج على ذلك: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، قال الجرمي: ومنه: وكل حق لها داخل فيها أو خارج عنها، وكل حق سميناه في كتابنا هذا، أو لم نسمه، قال: وإن شئت بالواو، وأنشد لابن أحمر:

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث إلى ذاكما ما غيبتني غيابيا

وقال النحاس: هذا خطأ عند الخليل وسيبويه وأكثر البصريين.

(وتوافق ولا بعد النهي والنفي) نحو: ﴿أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤] أي ولا كفورا، ونحو: ﴿وَلا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ [النور:٦١] أي ولا بيوت آبائكم.

---

(١) أخرجه «مسلم» ٧/ ١٢٨ (٦٣٢٧) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبد العزيز، يعني ابن محمد. وفي (٦٣٢٨) قال: حدثنا عبيد الله بن محمد بن يزيد بن خنيس، وأحمد بن يوسف الأزدي، قالا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد. و «الترمذي» (٣٦٩٦) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد. و «النسائي» في «الكبرى» (٨١٥٠) قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبد العزيز. و «ابن حبان» (٦٩٨٣) قال: أخبرنا ابن قتيبة، قال: حدثنا حرملة، قال: حدثنا وهب، قال: حدثني معاوية بن صالح، عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

كلاهما (عبد العزيز بن محمد، ويحيى بن سعيد) عن سهيل بن أبي صالح السمان، عن أبيه، فذكره.

[(إما[1])]

(والمعنى مع إما شك) نحو: لزيد من العبيد إما تسعة وإما عشرة، ومنه:

سأحمل نفسي على حالة فإما عليها وإما لها

(أو تخيير) نحو: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف:٨٦].

(أو إبهام) كقولك، مع علمك بمن لقيت: لقيت إما زيدًا وإما عمرًا، ومنه: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٦].

(أو تفريق مجرد) نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣]، ومنه:

البس لكل حالة لبوسها إما نعيمها وإما بوسها

وهو المقصود من قول غيره: التفصيل، وذكروا أيضًا أنها للإباحة نحو: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين؛ وفي المنتخب للزجاج: لا يجوز: لا تضرب إما زيدًا وإما عمرًا، لأنها تخيير، وقد نهيت عن الفعل، فالكلام مستحيل، قيل: وتعليله يقتضي منع النفي أيضًا.

(وفتح همزتها لغة تميمية) وهي أيضًا لغة قيس وأسد، ولغة أهل الحجاز ومن جاورهم فتح الهمزة وكسرها.

---

(١) قَدِ اتُّفِقَ أَن عَدَّ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحوِيّينَ (إِمَّا) فِي حُرُوفِ العَطفِ، وَجَعَلُوهَا عَشَرَةً، وَالأمرُ بَيّنٌ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا فِي العَطفِ مَدخَلٌ أَلبَتَّةَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ العَطفِ فِي شَيءٍ: أَنَّهَا تَجِيءُ قَبلَ تَمَامِ الكَلامِ، وَقَبلَ الاسمِ الَّذِي يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: (جَاءَكَ إِمَّا زَيدٌ، وَإِمَّا عَمرٌو)، وَقَد تَرَى أَنَّ (إِمَّا) الأولَى قَد جَاءَت قَبلَ (زَيدٍ) الَّذِي هُوَ الفَاعِلُ، وَالمَعطُوفُ عَلَيْهِ، فَمَن جَعَلَهَا عَاطِفَةً لَم يَجِد شَيئًا يَجعَلُهُ مَعطُوفًا بِهَا؛ لأَنَّ الفَاعِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لا يُعطَفُ عَلَى الفِعلِ، فَهَذَا وَاحِدٌ. ثُمَّ إِنَّ حَرفَ العَطفِ، يَدخُلُ عَلَيهَا فِي قَوْلِكَ: (إِمَّا زَيدٌ، وَإِمَّا عَمرٌو)، وَلَو كَانَت حَرفَ عَطفٍ، لَم يَصِحَّ دُخُولُ حَرفِ عَطفٍ آخَرَ عَلَيهَا. ثُمَّ إِنَّهَا اجتُلِبَت لِتُؤذِنَ بِالشَّكِّ فِي أَوَّلِ الكَلامِ، إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي إِمَّا زَيدٌ)، عَلِمَ السَّامِعُ الشَّكَّ مِن أَوَّلِ الأمرِ، وَلا يَكُونُ الأمرُ كَذَلِكَ فِي (أَوْ)؛ إِذَا قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ أَو عَمرٌو)؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ صَدرَ الكَلامِ هُنَاكَ قَد مَضَى عَلَى اليَقِينِ، ثُمَّ يَعرِضُ الشَّكُّ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَو سَكَتَّ عَلَى قَولِكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ)، لَم يَكُنِ إِلا خَبَرًا عَلَى القَطعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الأمرُ فِي (إِمَّا)؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ مِن قَبلِ أَن يَتِمَّ الكَلامُ عَلَى أَنَّكَ شَاكٌّ فِي الَّذِي تُرِيدُ أَن تَجعَلَهُ فَاعِلَ الفِعلِ، أَو مَفعُولَهُ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ. [شرح الجمل في النحو ١/٢٣٠]

(وقد تبدل ميمها الأولى ياء) وقد جاء ذلك مع فتح الهمزة وكسرها، فمع الكسر نحو:

ياليتمـــا أمنـــا شـــالت نعامتهـــا إيمـــا إلـــى جنـــة إيمـــا إلـــى نـــار

ومع الفتح قول بعضهم في فرس ضاع له: هو أيما مفتوق اللسان، وأيما مرضوض.

(وقد يستغنى عن الأولى بالثانية) نحو:

تهـاض بـدار قـد تقـادم عهـدها وإمـــا بـــأموات ألـــم خيالهـــا

وقال الفراء: يقولون: عبد الله يقوم، وإما يقعد، وذكر نحوه ثعلب، وقال النحاس: لا يجيز البصريون فيها إلا التكرير.

(وبـأو عـن وإمـا) كقراءة أبي: ﴿وَإِنَّـا أَوْ إِيَّـاكُمْ لَعَلَـى هُـدًى أَوْ فِـي ضَـلالٍ مُبِـينٍ﴾ [سبأ:٢٤]، وأنشد ابن خالويه:

يعيش الفتى في الناس إما مشيعا علـى الهـم أو هلباجـة ميتـا غمـا

(وربما استغنى عنها بـ وإلا) كقول العبدي:

فإمـــا أن تكـــون أخـــي بصـــدق فـأعرف منـك غشـي مـن سـميني

وإلا فـــــاطرحني واتخـــــذني عـــــدوا أتقيـــــك وتتقينـــــي

(وربما استغني عن واو وإما) كقوله:

لا تفســـــدوا آبـــــا لكـــــم أيمالنـــــا أيمـــــا لكـــــم

فتح الهمزة وأبدل من الميم ياء.

(والأصل: إن ما، وقد تستعمل اضطرارًا) كقوله:

لقـد كـذبتك نفسـك فاكـذبنها فـإن جزعـا وإن إجمـال صـبر

وما ذكره من تركيب إما هو مذهب سيبويه، وأنكر ذلك غيره، وقال: لا معنى لإن هنا.

[(بل[١]) و (لكن[٢]) و (لا[٣])]

(١) اعْلَمْ أَنَّ (بل) معناها: الإضراب عن الأوَّل والإثبات للثَّاني. فَإِذَا قُلْت: ضَرَبْتُ زيدًا بل عمرًا، كُنْت قاصدًا الإخبار بضربِ زيدٍ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّكَ غَلَطْتَ فِي ذَلِكَ، فَتَضْرِبُ عَنْهُ إلى عمرٍو، فتقول: بَلْ عَمْرًا قبل نقيض (لا)؛ لأنَّ (لا) تنفي عن الثَّانِي ما وَجَبَ لِلأوَّل، و(بل) تُثْبِت للثَّانِي مَا وَجَبَ لِلأوَّل وتنفيه عنه، فالضَّرْبُ في قَوْلكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا لا عمرًا، منفيٌّ عن عمرو، ومثبتٌ لِزَيْد، وفي قَوْلكَ: ضَرَبْت زَيْدًا بل عمرًا، منفيٌّ عن زيد، ومثبتٌ لعمرو، فَاعْرِفْهُ.

ويستدرك بـ (بل) بعد الإيجاب والنَّفْي، فالإيجاب ما ذكرنا من قَوْلكَ: ضَرَبْتُ زيدًا بل عمرًا. والنَّفْي كَقَوْلكَ: ما جاءني زيدٌ بَلْ عمرو. قَالَ شيخنا رَحِمَهُ الله أَنَّ هَذَا عَلَى وَجْهَيْن:

أحدَهُما: أن يكون التَّقْدِير مَا جَاءَنِي زَيْد، بَلْ مَا جَاءَنِي عَمْرو، فَكَأَنَّك قصدت أن تُثْبِت نَفْي الْمَجِيء لِزَيْد، ثُمَّ استدركْتَ فَأَثْبَتَّهُ لِعَمْرٍو، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْمَعْنَى فِي قَوْلكَ: مَا جَاءَنِي زَيدٌ بَلْ عَمْرو: إنَّ عَمْرًا ما جاءك، وإنَّ الذِي تُخْبِرُ عَنْهُ بِتَرْكِ الْمَجِيءِ هُوَ عَمْرٌو دُوْنَ زَيْدٍ.

والوَجْه الثَّانِي: أَنْ يكونَ الْمَعْنَى: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، بَلْ جَاءَنِي عَمْرٌو، فَيَكُون نَفْي الْمَجِيء ثَابِتًا لِزَيدٍ وَيَكُون إِثْبَاتُهُ لَعَمْرٍو، وَيَكُون الاسْتِدْرَاكُ فِي الفِعْلِ وَحْدَهُ دُونَ الفِعْلِ وَحَرفِ النَّفْي مَعًا، فَاعْرِفْهُ. [المقتصد: ٢/٢٩١]

(٢) (لَكِنْ): إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا إِذَا كَانَت مُخَفَّفَةً، وَلا يَخلُو المَعطُوفُ بِهَا مِن أَن يَكُونَ مُفرَدًا، أَو جُملَةً؛ فَإِنْ كَانَ مُفرَدًا لَم يَجِئ إِلا بَعدَ النَّفي، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِنْ عَمرٌو)، وَتُثبِتُ لِلثَّانِي مَا نَفَيتَ عَنِ الأوَّلِ، بِعَكسِ مَا صَنَعتَ فِي (لا)، حِينَ قُلتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ لا عَمرٌو)، وَلا يَجُوزُ أَن يَجِيءَ بِـ(لَكِن)، وَالمَعطُوفُ بِهَا مُفرَدٌ بَعدَ الإثبَاتِ، لَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي زَيدٌ لَكِنْ عَمرٌو)؛ لَم يَكُن كَلامًا.

وَإِذَا كَانَ المَعطُوفُ بِهَا جُملَةً فَإِنَّهَا تَجِيءُ بَعدَ النَّفي وَالإثبَاتِ جَمِيعًا؛ إِلا أَنَّ الوَاجِبَ إِذَا كَانَتِ الجُملَةُ الأولَى إِثباتًا، أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ نَفيًا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِنْ عَمرٌو لَم يَجِئ)، وَإِذَا كَانَتِ الأولَى نَفيًا، أَن تَكُونَ الثَّانِيَةُ إِثبَاتًا، كَقَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي زَيدٌ، لَكِنْ عَمرٌو جَاءَنِي)، وَكَذَلِكَ أَصَّلُوا فِيهَا أَنَّهَا تَجِيءُ أَبَدًا لِتَركِ قِصَّةٍ مُخَالِفَةٍ، إِلَى قِصَّةٍ قَد يَكُونُ صَرِيحًا بِأَن يَكُونَ مَا قَبلَهَا إِثبَاتًا، وَمَا بَعدَهَا نَفيًا، وَقَد يَكُونُ مِن جِهَةِ المَعْنَى دُونَ صَرِيحِ اللَّفظِ، وَذَلِكَ يَكُونُ إِذَا جَعَلتَ الخَبَرَ فِي الثَّانِيَةِ، لِمَعْنًى يُضَادُّ مَعْنَى الخَبَرِ فِي الأولَى، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ: (زَيدٌ عَالِمٌ، لَكِنْ عَمرٌو جَاهِلٌ)، فَقَولُكَ: (عَمرٌو جَاهِلٌ)، وَإِن كَانَ فِي ظَاهِرِهِ إِثبَاتًا، فَإِنَّهُ فِي المَعْنَى نَفيٌ لِمَا أَثبَتَّهُ فِي الأوَّلِ؛ لأنَّ الجَهلَ ضِدُّ العِلمِ. [شرح الجمل في النحو ١/٢٢٧]

(٣) اعْلَمْ أَنَّ (لا) بمنزلة سائر حروف العَطْف في إِدْخَال الثَّانِي فِي حُكْمِ الأوَّل لَفْظًا، وأما معناها فالنفي، فَإِذَا قُلْت: ضربتُ زيدًا لا عمرًا، كُنْتَ نَفَيْتَ عَنْ عمرو مَا أَثْبَتَّ لزيدٍ، ألا تَرَى أَنَّ زيدًا قد وَقَعَ عليه الضَّرْب ولم يقع عَلَى عمرو، وَلَمَّا كانت تَنْفِي عَمَّا يقعُ بَعْدَهَا مَا وَجَبَ لِمَا قَبْلَهَا، لم يَجُزْ، أَنَّ يُقَال: ما ضَرَبْتُ زيدًا لا عمرًا؛ لأَجْلِ أَنَّ الضَّرْب إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا عَنْ زَيدٍ، كَانَ نَفْيُهُ عَن عَمْرٍو مُحَالا؛ إِذْ النَّفْيُ لا يُنْفَى، وَإِنَّمَا يُنْفَى المُثْبَتُ. [المقتصد: ١/٢٩٠]

(والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير نهي) أي ممكن فيما يراد به نحو: لا تضرب خالدا بل بشرا؛ فخالد قد قرر النهي عن ضربه، وبشر قد قرر الأمر بضربه، ومنه: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ [آل عمران:١٦٩].

(أو نفي صريح) نحو: ما قام زيد بل عمرو؛ فزيد قد تقرر نفي القيام عنه، وعمرو قرر إثبات القيام له؛ ووافق المبرد على هذا في الصورتين، وأجاز مع ذلك كون بل ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها، وتابعه أبو الحسين بن عبد الوارث، وهو ابن أخت الفارسي، وهو خلاف الواقع في لسان العرب.

(أو مؤول) نحو: زيد غير قائم بل قاعد، قال تعالى: ﴿لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء:٣٩] الآية، ثم قال: ﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً﴾ [الأنبياء:٤٠]، وقال: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام:٤٠].

(أو بعد إيجاب لمذكور موطأ به) نحو: ﴿إِنْ هُمْ إِلا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الفرقان:٤٤].

(أو مردود) نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء:٢٦]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون:٧٠].

(أو مرجوع عنه) لكونه غلطا في اللفظ، نحو: أنت عبدي، بل سيدي؛ أو في الإدراك نحو: سمعت رغاء، بل صهيلاً؛ أو نسيانا نحو: له علي درهمان، بل ثلاثة؛ أو لتبدل رأي نحو: ادع لي زيدًا، بل عمرًا، وكون بل تأتي بعد الإيجاب هو قول البصريين، وقال الكوفيون: لا تقع نسقا إلا بعد نفي أو جار مجراه.

(وقد تكرر بل رجوعا عما ولي المتقدمة) نحو: ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء:٥].

(أو تنبيها على رجحان ما ولي المتأخرة) نحو: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل:٦٦].

(وتزاد لا قبل بل تأكيدا لتقرير وغيره) فالأول نحو: جاء زيد، لا بل عمرو، وخذ هذا، لا بل ذاك، فلا زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول؛ ومنه:

وجهك البدر، لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وأفول

ومثال الثاني: ما قام زيد، لا بل عمرو، ولا تضرب خالدا، لا بل بشرا، فهي زائدة لتأكيد بقاء النفي والنهي، ومنه:

وما سلوتك، لا بل زادني شغفا هجر وبعد تمادى لا إلى أجل

وقوله:

لا تملن طاعة الله، لا، بل طاعة الله ما حييت استديما

ويقال في: لا بل: نابن، بإبدال اللامين نونًا، ونابل، ولابن، بإبدال أحد اللامين.

(ولكن، قبل المفرد، بعد نفي أو نهي كبل) نحو: ما قام زيد، لكن عمرو، ولا تضرب زيدًا، لكن بكرا؛ وما ذكره هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: يعطف بها بعد الإثبات كبل؛ هكذا نقل عنهم صاحب اللباب، ونقل غيره عنهم أن بل لا تكون في الإثبات، وقد تقدم؛ فإن وقعت لكن بعد جملة فليست عاطفة عن الجمهور، بل هي حرف ابتداء، وأجاز ابن أبي الربيع وغيره، كونها عاطفة للجملة؛ قال ابن أبي الربيع، وقد أنشد بيت زهير:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن غوائله في الحرب تنتظر

على مجيئها بغير واو: يظهر لي أنها عاطفة للجملة وللمفرد، إذا كانت بغير واو، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ وتقع حينئذ بعد الإيجاب والنفي والنهي والأمر، ولا تقع بعد الاستفهام، لا يجوز: هل قام زيد؟ لكن عمرو لم يقم.

(ويعطف بلا بعد أمر) نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، وغفر الله لزيد لا لفلان، وهلا تضرب زيدًا لا عمرًا.

(أو خبر مثبت) نحو: زيد قائم لا قاعد، أو لا عمرو، ويقوم زيد لا عمرو، وقام زيد لا عمرو، وضربت زيدًا لا عمرًا، ومررت بزيد لا عمرو؛ وقال الكسائي: لا يكادون يقولون ذلك حتى تكرر، يعني الباء، ونص سيبويه على جوازه؛ ومنع قوم منهم الزجاج العطف بلا بعد الماضي؛ وشرط العطف بها عدم صدق ما قبلها على المعطوف، فلا يجوز: قام رجل لا زيد، بل يأتي بغير.

(أو نداء) نحو: يا زيد لا عمرو، ونص على جوازه سيبويه، وقال ابن سعدان: ليس هذا في كلام العرب، وأجاز الفراء: لعل زيدًا لا عمرًا قائم، كما جاز: إن زيدًا لا عمرًا قائم، وإذا كانت الجملة في محل مفرد عطفت بلا نحو: زيد يقوم لا يجلس، وكذا زيد

قام لا قعد، وفيه ما سبق، والصحيح الجواز؛ وأجاز الكسائي والفراء كون ﴿لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾ [البقرة:٢٣٣] بالرفع منسوقا على ﴿لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ﴾ [البقرة:٢٣٣]، والصحيح أنه مستأنف، فلا يعطف بها بعد نفي، فلا يقال: لن يقوم زيد لا يقعد، بالنصب، بل يرفع على القطع. وقد يحذف المعطوف عليه بها نحو: أعطيتك لا لتظلم، أي لتعدل لا لتظلم.

obeikandl.com

[شروط صحة العطف]

(فصل): (لا يشترط في صحة العطف، وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه) ولذلك جاز: قام زيد وأنا، ورب رجل وأخيه، ومررت برجل قائم أبواه لا قاعدين.

(ولا تقدير العامل بعد العاطف) بل منه ما يمتنع تقديره نحو: اختصم زيد وعمرو، ومن يأتني ويسلني أعطه.

(بل يشترط صلاحية المعطوف، أو ما هو بمعناه، لمباشرة العامل) نحو تخاصم زيد وعمرو، وإن شئت قدمت عمرًا؛ ونحو: قام زيد وأنا، إذ يجوز: قمت؛ ونحو: رب أخي رجل ورجل، في: رب رجل وأخيه؛ فإن لم يصلح لمباشرة العامل، ولا هو بمعنى ما يصلح لذلك، أضمر له عامل، ويكون من عطف الجمل، نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ [الأعراف:١٩]، وأقوم أنا وزيد، و ﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ﴾ [طه:٥٨]، و ﴿لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ﴾ [البقرة:٢٣٣]، أي: ولتسكن زوجك، ويقوم زيد، ولا تخلفه أنت، ولا يضار مولود له، وكذا حكم البدل نحو: ادخلوا أو لكم وآخركم، أي ليدخل، نص على هذا المعنى سيبويه، فيكون من إبدال الجمل بعضها من بعض. وكلام غير المصنف على أنه من عطف المفردات، وهو ظاهر كلام سيبويه في العطف.

obeikandl.com

[العطف على الضمير المتصل]

(ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل، ما لم يفصل بتوكيد أو غيره) نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [الأنبياء:٥٤]، ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا﴾ [المؤمنون:٨٣] و:

ذعرتم أجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا

ونحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد:٢٣]، وقال:

لقد نلت عبد الله وابنك غاية من المجد من يظفر بها فاق سؤددا

فصل بالنداء، وجعل المصنف: قمت وزيد، ضعيفًا، ومنه قول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدم، ونص سيبويه والخليل على قبحه، وبعض النحويين خصه بضرورة الشعر؛ وعطف المنفصل كعطف الظاهر، وفي كتاب سيبويه: كنا وأنتم ذاهبين، وحمل على أنه أجازها بشرط المصحح.

(أو يفصل العاطف بلا) نحو: ﴿وَلا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وعن الفارسي أن العطف على المرفوع المتصل جائز بلا طول، بدليل الآية.

(وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر) فيعطف عليه الظاهر والمضمر بلا شرط، نحو: زيد رأيته وعمرا، ورأيته وإياك، كما تقول: رأيت زيدًا وعمرا، ورأيت زيدًا وإياك؛ ولا خلاف في هذه؛ ومنع الأبدي الأخيرة من جهة المقدرة على الاتصال نحو: رأيتك وزيدا، مردود، قال تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة:١]، ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [النساء:١٣١].

(ومثله في الحالين) أي ومثل الظاهر في حال عطفه والعطف عليه.

(الضميران المنفصلان) نحو: زيد وأنا قائمان، أو أنا وزيد؛ وزيدًا وإياك أكرمت، أو إياك وزيدًا.

(وإن عطف على ضمير جر اختير إعادة الجر ولم تلزم، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين) واختاره الشلوبين؛ ومذهب جمهور البصريين اللزوم إلا في الضرورة؛ وقال الجرمي والزيادي: يجوز في الكلام إن أكد الضمير؛ والصحيح الجواز مطلقًا، قال تعالى: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة:٢١٧]، ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، ومن كلام العرب: ما فيها غيره وفرسه، بجر فرس.

(وأجاز الأخفش العطف على عاملين، إن كان أحدهما جارا، واتصل المعطوف بالعاطف) نحو: إن في الدار زيدًا، والحجرة عمرًا؛ وهذا أحد قولي الأخفش في المسألة، وشرط حينئذ أن يتقدم المجرور المعطوف، تقدم المجرور المعطوف عليه أو تأخر، فلو قلت: وعمرا الحجرة، لم يجز؛ والقول الآخر عن الأخفش المنع، كما هو المعروف عن سيبويه، وغير المعروف ما نقل عنه النحاس من الجواز بالشرط المذكور؛ ومن النحويين من أجاز ذلك مع كل عامل، ذكره الفارسي، ونسب للأخفش، فيجوز على هذا: كان أكلا طعامك زيد وتمرا عمرو، أي وكان أكلا تمرا، ونقل المصنف الإجماع على منع ذلك غير جيد؛ وأجاز بعضهم مع المجرور فقط، بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين. فحصل في المسألة أقوال: المنع مطلقًا، وهو المعروف عن سيبويه وقول المبرد وابن السراج وغيرهما؛ والجواز مطلقًا، ونسب للأخفش؛ والجواز مع المجرور، تقدم أو تأخر، بشرط تقدم المجرور المعطوف، وهو المشهور عن الأخفش وقول الكسائي والفراء والزجاج وغيرهم، والجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين، وحجة من أجاز ظاهر السماع، ومنه: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ﴾ [الجاثية:٥]، في قراءة من نصب (آيات)، وقوله:

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا؟

وحجة المنع أن العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر، ولا يجوز ذلك بإجماع، ذكره ابن السراج، ومثاله: جاء من الدار إلى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو، ذكره في البسيط أي وجاء من الحانوت إلى البيت عمرو، وما ذكره من الاتصال أخرج الانفصال بغير ما سنذكره، فلا يجوز: ضربت أمس زيدًا بسوط، واليوم عود عمرًا، ولابد من كون المتصل بالعاطف المجرور كما سبق، هكذا مذهب الأخفش.

(أو انفصل بلا) نحو: ما في الدار زيد، ولا الحجرة عمرو.

(والأصح المنع مطلقًا) لقبول ما استدل به التأويل.

(وما أوهم الجواز، فجره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف) ولو قال: بجار لشمل الاسم، كما في: ونار توقد.. إذ التقدير: وكل نار، لكان حسنا.

[فصل:
في أحكام حروف العطف]

(فصل): (قد تحذف الواو مع معطوفها) نحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل:٨١] أي والبرد، ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ﴾ [الحديد:١٠] أي ومن أنفق بعده وقاتل، ﴿لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة:٢٨٥] أي وأحد.

(ودونه) نحو ما في الحديث: " تصدق الرجل من دينار، من درهمه، من صاع بره، من صاع تمره "[(١)] أي ومن درهمه إن كان ذا درهم، وكذا الباقي، ومنه:

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مما يزرع الود في فؤاد الكريم

أي: وكيف أمسيت؟

وما ذكره المصنف قول الفارسي، واختاره ابن عصفور، ومنع ذلك ابن جني والسهيلي واختاره ابن الضائع؛ وخرج الخبر على بدل البداء، وأما البيت فعلى معنى الاستمرار على هاتين الكلمتين، مما يزرع، ولو قدر عاطف لانحصر في الكلمتين من غير مواظبة، فهو نحو: قرأت ألف باء، ترجمة عن الجميع، ولو عطفت لأشعر بانقضاء المقروء عند الباء، قاله ابن الضائع، وفيه نظر.

(ويشاركها في الأول الفاء وأم) نحو: ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل:٢٨] أي فذهب فألقاه؛ ﴿فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ﴾ [يوسف:٤٥-٤٦] أي فأرسلوه فأتاه فقال؛ ونحو قول أبي ذؤيب:

دعاني إليها القلب إني لأمره سميع، فما أدري أرشد طلابها؟

أي: أم غي؟

(وفي الثاني أو) كقول عمر: صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء؛ أي ليصل رجل في كذا أو كذا؛ وحكى أبو الحسن في المعاني: أعطه درهمًا درهمين ثلاثة، أي أو درهمين أو ثلاثة.

---

(١) أخرجه مسلم (٢/٧٠٤ رقم ١٠١٧) والطبراني (٢/٣٣٠ رقم ٢٣٧٥) وأخرجه أيضًا: البيهقي (٤/١٧٦ رقم ٥٣١).

(ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرًا) نحو: بلى وعمرًا، لقائل: ألم تضرب زيدًا؟ أي بلى زيدًا وعمرًا، ونعم وخالدًا، لقائل: ألقيت سعيدًا؟ وكقول بعض العرب: وبك وأهلا وسهلا، لمن قال: مرحبا بك.

(وبالفاء قليلا) نحو: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة:٦٠]، ﴿فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء:٦٣] أي فضرب فانفجرت، فضرب فانفلق، وكذا: ﴿فعدة﴾ أي فأفطر فعدة.

(وندر ذلك مع أو) كقول أمية الهذلي:

فهل لك أو من والـــد لك قبلنا

أي فهل لك من أخ أو من والد؟

(وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة) نحو:

ألا يـــا نخلـــة مـــن ذات عـــرق عليـــك، ورحمـــة الله، الســـلام

أنشده الكوفيون؛ وذكر المغاربة للمسألة شروطا لم يذكر المصنف منها إلا كون العطف بالواو، وهذا قول البصريين، وأجاز هشام وثعلب ذلك مع الفاء وثم وأو ولا.

الثاني: أن لا يقع العاطف صدرا نحو: وعمرو زيد قائمان.

الثالث: أن لا يباشر العاطف عاملاً لا يتصرف نحو: إن وزيدا عمرًا قائمان، وما أحسن وزيدا عمرًا.

الرابع: كون المعطوف غير مخفوض نحو: مررت وزيد بعمرو، ومع الشروط، مذهب البصريين اختصاصه بالشعر، ومذهب الكوفيين جوازه في الكلام، وهو عند البصريين في المنصوب أقبح منه في المرفوع؛ ومنع هشام التقديم فيما لا يستغنى، نحو: اختصم زيد وعمرو، وقال النحاس: هو مذهب البصريين، فالشروط حينئذ خمسة، وأجاز ذلك ثعلب.

(وإن صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكور بعدهما، طابقهما بعد الواو) نحو: زيد وعمرو منطلقان، ومررت بهما؛ قال ابن عصفور: ولا يفرد الخبر إلا حيث سمع، وهو على الحذف من الأول نحو: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [التوبة:٦٢] أي والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه؛ وقال مرة أخرى: الأحسن أن لا يفرد؛ وقال الخضراوي: قيل: حذف خبر الأول، وقيل: خبر الثاني؛ وقيل: أنت مخير، وهو الصحيح.

وحكم حتى حكم الواو.

(وطابق أحدهما بعد لا وأو وبل ولكن) والذي يظهر في لا كون الحكم للأول نحو: زيد، لا هند، قائم؛ وفي بل ولكن للثاني نحو: هند، بل عمرو، ذاهب، وما هند، لكن عمرو ذاهب؛ ونقل الأخفش عن العرب كون الحكم مع أو للأول أو للثاني نحو: زيد أو هند منطلق أو منطلقة.

(وجاز الوجهان بعد الفاء وثم) أي المطابقة، ومراعاة أحدهما نحو: زيد فعمرو منطلقان، أو منطلق؛ ومررت بهما أو به؛ وكذلك ثم، والإفراد مع ثم أحسن.

obeikandl.com

[ما يجوز في العطف]

(ويعطف الفعل على الاسم) نحو: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك:١٩]، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات:٣].

(والاسم على الفعل) نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس:٣١]، وقوله:

بات يعشيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجائر

(والماضي على المضارع، والمضارع على الماضي، إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل) نحو: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء:٤]، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ..﴾ [الفرقان:١٠] ثم قال: ﴿وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان:١٠].

obeikandl.com

[الفصل بين العاطف والمعطوف]

(وقد يفصل بين العاطف والمعطوف، إن لم يكن فعلا، بظرف أو جار ومجرور) نحو: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء:٥٨]، ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢]؛ فإن كان المعطوف فعلا لم يفصل؛ فلا يجوز: قام زيد وفي الدار قعد، ولا زيد يقوم وعندك يقعد.

وإطلاق المصنف يقتضي أنه لا فرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره؛ والمغاربة يقولون: إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورين وبالقسم نحو: قام زيد ثم والله عمرو؛ وإن كان على حرف لم يجز إلا في ضرورة الشعر؛ ولم يفرقوا في الأمرين بين الفعل والاسم.

(ولا يخص بالشعر، خلافًا لأبي علي) وكلامه يقتضي أنه لا فرق بين ما هو على حرف واحد وغيره؛ فما نقله عن أبي علي يوافق المغاربة من وجه دون وجه؛ وتعليل الفارسي يرشد إلى ذلك، حيث قال: إن حرف العطف شديد الاتصال بمعطوفه، وهو نائب مناب العامل، ولا يفصل بين العامل ومعموله، فالنائب أولى، والراجح الجواز؛ فتأويل الاثنين متكلف.

(وإن كان مجرورًا أعيد الجار) نحو: مر بكر بزيد، وأمس بعمرو، ولا يجوز: وأمس عمرو، بالجر، بدون ذكر الحرف، عند سيبويه وغيره من البصريين؛ و كذا: ومن بعده عمرو؛ وأجاز الفراء كون " يعقوب " في قراءة من فتح الباء في قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود:٧١] مجرورًا.

(أو نصب بفعل مضمر) وعلى ذلك خرج القراءة المذكورة أبو علي وابن جني وغيرهما، أي: ووهبنا لهما يعقوب؛ وكذا تقول: مر اليوم بزيد وغدا عمرًا، التقدير: والق غدا عمرًا، كما أن مررت بزيد وعمرًا، عند سيبويه، على تقدير: ولقيت عمرًا.